تطأ اقدامهم اسرائيل ، حيث يبدأ الصراع بين التصور والواقع ، بين ما جمعوه من وعود وردية من قبل دعاة الصهيونية في الخارج وبين صخرة الواقع التي ترتطم عليها هذه الوعود . يقول احد نشيطي الطائفة العراقية حول التمييز في المعاملة : «... في ذلك الوقت قدمت هجرة من رومانيا ، ويتمثل الظلم الصارخ في كيفية استيعاب الطائفتين بشكلين مختلفين ، لقد نقلوا اولئك بسيارات الاوتوبيس واستقبلوهم استقبالا حارا مع الشرح والتوضيح ، بينما نقلونا في سيارات شحن بدون كلمة طيبة — وهكذا بدأنا نشعر بالغبن»(٢٦) . ومن الجدير بالذكر ان التمييز الذي يواجهه ابناء الطوائف الشرقية هو تمييز واقعي غير مكتوب ولا يمكن للباحث ان يعثر على اي نص في القوانين الاسرائيلية يشير الى التمييز (بين الطائفتين) ، الا انه موجود في جميع المجالات . فاليهودي الشرقي حتى ولو نجح في منافسة بينه وبين يهودي غربي ، فان الوظيفة لن تكون من نصيبه ، مع ان القانون لا يقول بذلك ، بيد ان الواقع يشير الى ذلك ، كما يقول « يئير عوزاري » في ندوة حول موضوع الهوة الاجتماعية نظمتها مجلة شدموت الناطقة بلسان الحركة الكيبوتسية « فلنتحدث بصراحة . ان الذي يتحدث حول امكانية منافسة حرة ما هو الا بمثابة من يذر الرماد بالعيون . ليس هنالك منافسة حرة ، فحتى ولو أبدى مهاجرو البلدان الاسلامية تفوقا في مقدرتهم على شباب مهاجري اوروبا فانهم لن يحظوا بالوظيفة»(٢٧) .

ولكي ندرك التمييز الواقعي غير المكتوب الناجم عن البنية الهرمية الفريدة من نوعها للمجتمع الاسرائيلي لا بد من طرح صور للاستشهاد وللتدليل على التمييز، صورة المهاجر الروسي الذي ينال بيتا ومنزلا وفي بعض الاحيان توفر له « حانوت » بواسطة سلطات الاستيعاب من اجل العيش ، وعلى الرغم من ذلك فانه يحتج ... على ان الحكومة لا توفر له الزبائن ... وفي المقابل صورة اولئك المسحوقين الذين يقولون « لقد اعطونا بصعوبة بالغة سريرين ، ولكن اذا كنت روسيا فانهم سيعطونك كل شيء ، انهم يستلمون شقتين ، شقة لهم ، والاخرى للكلب » ، صورة مجموعة من الازواج الشباب يعانون من الضائقة السكنية ويقومون بعملية « غزو » للبيوت المعدة للمهاجرين الجدد ويحتلونها لفترة بسيطة قبل طردهم على ايدي قوات الامن ، وصورة المهاجرة الروسية الجديدة التي صدف وان جاءت لرؤية الشقة التي خصصتها لها الحكومة دون ان تعلم هويه « المحتلين » ، وبعد تفقدها الشقة قالت بتأفف ان الشقة غير صالحة لها ، « وعندما قلنا لها من نحن لم ترد ان تصدق بأنهم لا يعطوننا اي شيء »(٢٨) .

ذكرنا سابقا ان التمييز قائم في اسرائيل ولكنه غير مكتوب او محدد بقانون ، ومع ذلك فهنالك قوانين تسن وتشرع أو تعدل ، تبدو وكأنها لمصلحة طبقة وليس لمصلحة طائفة مع ان الحافز لذلك هو حافز اثني . فمن المعروف ان اسرائيل تشجع النسل ، ومن اجل ذلك سنت قوانين لمساعدة العائلات الكبيرة محدودة الدخل من اجل تشجيعها على زيادة النسل ، وفي ١٩٦٨/٤/١ عدل قانون مؤسسة التأمين القومي الخاص بمنح مخصصات للعائلات الكثيرة الاولاد ، بحيث اصبحت العائلة التي يقدر دخلها بـ ٣٠٠ ليرة تنال على الولد الخامس ٢٦،٢٥ ليرة ، اما العائلة التي يقدر دخلها بـ ١٠٠٠ ليرة شهريا فانها تنال على الولد الخامس ١١٨،١٣ ليرة بينما كانت تنال في السابق ٣٦،٢٩ ليرة(٢٩) . ان التعديل الذي طرأ على القانون يبدو للوهلة الاولى انه يجيء لمصلحة الطبقة الموسرة التي تستطيع تربية اطفالها ، بيد ان الدافع الحقيقي له عدم تشجيع ابناء الطوائف الشرقية على التناسل ، وفي مقابل ذلك تشجيع فئة الالف ليرة ومعظمهم من ابناء الطوائف الغربية على زيادة النسل .

ان التمييز في اسرائيل ، كما يقول الدكتور افنير شاكي نائب وزير التربية والتعليم ، « قائم في جميع المجالات : في الثقافة والتعليم والسكن والعمل » .